

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

أ. شهبون لامية

أستاذة مساعدة قسم أ

ملخص :

يعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بمظاهر العولمة، وخاصة العولمة المالية والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحويلات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية و المصرفية الدولية وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود، وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها . إن العلاقة وطيدة بين العولمة والجهاز المصرفي وتتضح هذه العلاقة من خلال التحديات التي تواجهها وأهمها التحول نحو البنوك الشاملة، والتوسع في عملية الاندماج المصرفي، وإعادة هيكلة الخدمات المصرفية وزيادة الاتجاه نحو خصخصة البنوك . تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاندماج المصرفي بالتطرق إلى مفهومه، وأنواعه، ودوافعه، والمزايا التي يتم الاستفادة منها عند القيام بعملية الاندماج، و تناولت الدراسة أيضا بعض التجارب العالمية للاندماج المصرفي سواء في الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الدول العربية مثل لبنان ومصر. أما عن الجزائر لوحظ أنه لم تطبق أية حالة من الاندماج لحد الآن، فما زالت البنوك الجزائرية تعاني من العديد من المشاكل كضعف القدرة على المنافسة، وغياب الإدارة السليمة، وتخلف المستوى التقني والتكنولوجي. وأخيرا تم التوصل إلى ضرورة قيام السلطات النقدية بإعادة هيكلة البنوك الجزائرية ومواصلة الإصلاحات التي قامت بها لتطوير القطاع المصرفي وذلك بتقديم الحوافز، وإصدار قوانين وتشريعات تشجع عمليات الاندماج المصرفي من أجل خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة.

Résumé

Le secteur financier et bancaire est le secteur le plus influencé par les aspects de la mondialisation surtout la mondialisation financière dont ses traits les plus importants sont le développement et les transformations successives qui ont été vécus sur le plan financier et bancaire international la tendance croissante vers l'émancipation des restrictions et l'élimination des obstacles législatifs et réglementaires qui s'oppose à l'expansion des activités bancaires .

La relation entre la mondialisation et le secteur bancaire est ferme. Cette relation s'éclaircit d'après les défis qu'elle confronte : la transformation vers les banques universelles, l'expansion des opérations de la fusion bancaire, l'apparence des nouveaux services bancaires et la tendance croissante vers la privatisation des banques.

L'objectif de cette étude est de présenter l'importance de la fusion bancaire ces différents concepts, ses types, ses causes et ses avantages. Notamment qu'elle influence et augmente la capacité compétitive, ce qui conduit à l'amélioration de la performance des banques.

Cette étude a traité quelques expériences mondiales soit dans les pays développés, soit dans les pays sous-développés y compris quelques pays arabes comme le Liban et L'Egypte.

A propos de L'Algérie, Aucun cas de la fusion bancaire n'est encore appliqué, et les banques algériennes souffrent encore de l'incapacité de la concurrence à cause du manque

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

des ressources financières. L'absence de la gestion compétente et le retard sur le plan technique et technologique.

Enfin on est devant la nécessité de la restructuration du secteur bancaire algérien par les autorités monétaire et par l'encouragement et l'application des opérations de la fusion bancaire et ce, en offrant des incitations, promulguer des lois et des législations qui facilitent les procédures de la fusion bancaire afin de créer des établissements bancaires efficaces, capables à concurrencer.

مقدمة

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین سلسلة من التحولات والتغيرات الاقتصادية والمالية والمصرفية المتسارعة والتي أفرزتها اتجاهات العولمة فكان من أبرزها انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة في الخدمات، والاتجاه نحو تكوين تكتلات سياسية واقتصادية إقليمية وعالمية عملاقة وثورة المعلومات والتكنولوجيا المتطورة التي حولت العالم الكبير إلى قرية صغيرة وإقرار اتفاقية الجات، ونبوغ منظمة التجارة العالمية والاتجاه نحو التخصص، الأمر الذي خلق بدوره تحديا كبيرا للبنوك والمؤسسات المالية أينما كانت، فانتشر الفكر المصرفي الشامل وظهرت ابتكارات جديدة في العمل المصرفي، وتطورت أساليب التمويل، وزاد الاتجاه نحو التكتل والاندماج بين المؤسسات المالية سواء كان هذا الاندماج داخل حدود الدولة الواحدة أو عبر الحدود. وذلك لتحقيق مزايا تنافسية عالية ولتزيد من قوتها في الأسواق المالية والمصرفية الدولية ولتتعدى قدراتها وأنشطتها النطاق الإقليمي.

والجزائر كغيرها من الدول يجب أن تواجه هذه التحديات، وبالأخص القطاع المصرفي الجزائري الذي لا بد عليه من اتباع سياسات حكيمة وفعالة تمكنه من مواجهة تيار العولمة، ولعل أهم وأحدث هذه السياسات الممكن اتباعها هي سياسة الاندماج المصرفي.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التي سوف يعالجها هذا البحث، والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهری الآتي:

ما موقع البنوك الجزائرية من سياسة الاندماج المصرفي؟

وهل شهدت البنوك الجزائرية البدء بتطبيق عمليات الاندماج المصرفي؟

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

أولاً: الجانب النظري

1 - مفهوم الاندماج المصرفي

تعددت التعاريف في مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالاندماج المصرفي ويمكن إعطاء أهمها على النحو الآتي:

يرى البعض أن الاندماج المصرفي هو " العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى فيتخلى البنك المندمج عن ترخيصه ويتخذ اسماً جديداً عادة يكون المؤسسة الداجمة أو الحائزة وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج"¹.

ويمكن تعريف الاندماج المصرفي أيضاً بأنه: "اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذويانها إدارياً في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفعالية على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان الجديد"².

2- أنواع الاندماج المصرفي

يتم تبويب أنواع الاندماج المصرفي وفق لمعياري طبعة النشاط للوحدات المندجمة أو طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج وذلك كما يلي:

معيار طبيعة النشاط: يتم تقسيم الاندماج المصرفي إلى الأنواع الآتية:³

- أ- **الاندماج الأفقي:** وهو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس النشاط المصرفي، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار أو البنوك المتخصصة.
- ب- **الاندماج الرأسي:** وهو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنوك الكبيرة في المدن الرئيسية أو العاصمة، بحيث تصبح البنوك الصغيرة وفروعها امتداداً للبنوك الكبيرة.
- ت- **الاندماج المختلط:** وهو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة بينها، وبما يحقق التكامل في تلك الأنشطة.

¹ Davies , H ,Manageriel Economic for Business , Management and Accounting,pitman Pitman Publishing, London, 1991 ,P :360 .

² عبدالمطلب، عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص:153.

³ ملحم، محمد فاضل، الاندماج والتملك المصرفي ، مجلة البنوك في الأردن، العدد الأول، المجلد الثالث والعشرون، فيفري، 2004 ص:19 .

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

معيار العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: فتقسم كالآتي:¹

- أ- **الاندماج الطوعي**: وهو الاندماج الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج، وهو ما يتم تشجيعه من قبل المؤسسات المالية والمصرفية والسلطات النقدية ويتم هذا في ألمانيا.
- ب- **الاندماج القسري**: وهو الاندماج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر المطاف لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية.
- ت- **الاندماج العدائي**: وهو الاندماج الذي تعارضه إدارة البنك المستهدف دمج، نظرا لتدني السعر الذي يقدمه المصرف الدامج أو لرغبتها في الاحتفاظ باستقلاليتها ويتم هذا في فرنسا.

3-دوافع الاندماج المصرفي ومبرراته²

يوجد العديد من الدوافع والمبررات الداعية لاتخاذ قرار الاندماج على مستوى المؤسسات المالية والبنوك، ولعل أهم تلك الدوافع الآتي:

أ- **الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير**: تتيح عملية الاندماج تحقيق وفورات الحجم، وتعني وفورات الحجم أنه كلما توسعت المؤسسة في حجم الإنتاج يؤدي ذلك إلى تزايد التكاليف، ولكن بمعدل أقل من زيادة ونمو الإنتاج وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل إلى الانخفاض.

وفيما يخص النشاط المصرفي نجد أن تحقيق وفورات الحجم من وراء عملية الاندماج قد تكون هذه الوفورات وفورات داخلية أو خارجية.

- **وفورات داخلية**: وتتمثل في القدرة على تحمل تكلفة التطوير التكنولوجي والمكننة واستقطاب أفضل المهارات وإعداد البرامج التدريبية لتطوير الموارد البشرية.
- **وفورات خارجية**: وتتمثل في إمكانية الحصول على شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى سواء بالنسبة لحدود التسليف أو بالنسبة للعمولات.

ب- **مواجهة العولمة المصرفية**: أدى تسهيل التجارة ونقل البضائع الدوليان من خلال اتفاقية الجات إلى تطور ونشوء منظمة التجارة العالمية التي تمكنت من تقليص أو حتى تخطيط القيود على التجارة والخدمات الدوليين، وإطلاق حرية الحركة لأسعار الصرف والفوائد

¹أنظر في ذلك:

السيدطايل، مصطفى، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، 2009، ص: 190

متري البقاعين، نشأت، اندماج البنوك التجارية في الأردن في مواجهة تحديات العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة،

الأردن، 2003، ص: 11.

فرحان، محمد، الاندماج والتملك المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن، 2002، ص: 46.

² ملحم، محمد فاضل، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

وتدفق رؤوس الأموال واستثمارها عبر الحدود، وكذلك فسح المجال أمام البنوك لتتعدى حدود بلادها وتتمكن من منافسة البنوك الأصغر حجما في أسواقها بالذات، مما جعل تلك البنوك معرضة لمظاهر التعثر والإفلاس .

ج- ثورة الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات وتطبيقها في المجال المصرفي: وهو الأمر الذي يشكل أحد دعائم الوجود في الأسواق المحلية و العالمية والقدرة على الاستمرار والمنافسة ، حيث أن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المصرفية المتطورة إلى سرعة تقديم الخدمة للزبائن وتنويع الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المقدمة للزبائن ،بالإضافة إلى تخفيض تكاليف التشغيل ،وسهولة وسرعة تبادل المعلومات.

د- حماية الجهاز المصرفي وتأمين سلامته: يعد الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية أحد الدوافع الأساسية للقيام بعملية اندماج البنوك فيما بينها وذلك بهدف إعادة هيكلة الجهاز المصرفي بما يتفق مع المنهجية الاقتصادية التي يسير وفقها الاقتصاد الوطني، كما يهدف الدافع التنظيمي من وراء عملية الاندماج تأمين سلامة الجهاز المصرفي وتفاذي حدوث التعثر والمحافظة على الثقة فيه.

4-مزايا الاندماج المصرفي و سلبياته:¹

تهدف عملية الاندماج بين البنوك إلى تحقيق المزايا الآتية:

- تحسين مستوى أداء البنوك من خلال رفع الكفاءة الفنية والتشغيلية في إدارة الكيان الجديد.
- دعم القدرة التنافسية في الأسواق العالمية و المحلية، وذلك من خلال الاستفادة من تباين المزايا النسبية التي تتمتع بها تلك المؤسسات.
- تنويع وتطوير هيكل الخدمات المالية والمصرفية من خلال تقلص خدمات مالية ومصرفية جديدة.
- رغم المزايا الكثيرة التي يحققها الاندماج المصرفي إلا أن هذه العملية لا تخلو من السلبيات والتي نذكرها على النحو الآتي:
- استغناء المؤسسات المندمجة عن عدد من العاملين بها.
- صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل لنوعيات مختلفة من البنوك والمؤسسات المالية.
- احتكار عدد محدود من البنوك للسوق المصرفية، وما يترتب على ذلك من غياب دوافع التجديد، والتطوير في الخدمات المصرفية، وتحديد أسعار الخدمات بصورة مبالغ فيها.
- تعقد النظام الإداري بالبنوك والاتجاه نحو المركزية عند اتخاذ القرارات المصرفية، مما يؤثر على كفاءة البنك.

¹التوني،محمود أحمد عبد الرحيم، الاندماج المصرفي، (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار)، مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا وعربيا، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007 ، ص:81-83.

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

- صعوبة التسويق المصرفي لتباعد الاتصالات بين الزبائن و المركز الرئيسي للبنك بعد عملية الاندماج.

5-الاندماج المصرفي في البلدان المتقدمة اقتصاديا

يمكن إعطاء بعض الأمثلة عن الاندماج المصرفي في البلدان المتقدمة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) أكبر 25 بنك عالمي مندمج حسب رأس مال في الفترة (2000-2002)

الترتيب	رأس المال	الدولة	اسم البنك المندمج
الأول	58448	الولايات المتحدة الأمريكية	Citigroup
الثاني	40498	اليابان	Migoh Financial Group
الرابع	37713	الولايات المتحدة الأمريكية	JP Morgan chase Etco
الخامس	35074	إنجلترا	HSBC Holding
السادس	29952	اليابان	Sumitomo Mitsni Banking
الثامن	25673	اليابان	Mitsubishi Tokyo Financial group
التاسع	23815	اليابان	UFJ Holding
الثالث عشر	21830	إنجلترا	Royal Bank of scotland
السادس عشر	19154	ألمانيا	Hypo vereins Bank
السابع عشر	18999	الولايات المتحدة الأمريكية	Wachovia Corpoation
الثامن عشر	18247	الولايات المتحدة الأمريكية	Wells Fargo Etco
التاسع عشر	18086	المملكة المتحدة	HBOS
العشرون	18046	المملكة المتحدة	Barclays Bank
الرابع والعشرون	15209	إسبانيا	Santander central Hispano

المصدر: الطنطاوي الباز، هبة، التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي واستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر ، 2003، ص: 97.

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

6- الاندماج المصرفي في البلدان العربية

الجدول رقم (2) حالات الاندماج المصرفي في الدول العربية

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
1993-1999	لبنان	23 حالة	عدة بنوك	عدة بنوك
1998-1999	مصر	17 حالة	عدة بنوك	عدة بنوك
1998	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
1994	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
1998	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
1998	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
1998	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
1999	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
1997	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
1999	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، كانون الثاني، 2000.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن لبنان أكثر الدول العربية التي عرفت حالات الاندماج المصرفي حيث بلغت 23 حالة ثم تأتي في المرتبة الثانية مصر ب 17 حالة.

ثانيا: الجانب التطبيقي

1- موقع الجزائر من الاندماج المصرفي

عند دراسة واقع المنظومة المصرفية في المرحلة الراهنة نجد أن الجزائر لم تطبق لحد الآن الاندماج المصرفي نظرا لكون البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات حيث تتحصل على 90 من الموارد وتقدم 95 من القروض، بينما البنوك الخاصة لم ترق إلى المستوى المطلوب إما لأنها لم تقم بعملية التمويل في النشاطات المربحة من ثم لا تحتاج إلى منافسة قوية أو لا تقدر على ذلك بسبب قلة مواردها المالية وتختلف المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم ، ومن ثم لا مناص من مواكبة العولمة المالية بتطبيق عمليات الاندماج المصرفي.

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

ومن بين الأسباب التي جعلت البنوك الخاصة ضعيفة في السوق نذكرها كالآتي:¹

- إنشاء البنوك الخاصة جاء متأخرا.
- تتميز البنوك الوطنية الخاصة بأنها توجه أعمالها بصفة أكبر نحو تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودية السريعة أي تمويل الواردات.
- هناك تمايز بين البنوك الوطنية الخاصة والبنوك الأجنبية فيما يخص السوق النقدية، بحيث يسمح للأولى بالدخول إلى هذه السوق بعكس الثانية.

وقد تم سحب الاعتماد لبعض البنوك الخاصة وهذا ما يؤدي إلى سحب ثقة المتعاملين الاقتصاديين وطينين كانوا أم أجانب من بقية البنوك الأخرى لا سيما البنوك الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية.

تبرز أهمية الدور الإشرافي الذي يمكن أن تقوم به الحكومة والبنك المركزي في وضع السياسات والشروط الواجبة لعملية الاندماج، ولتدعيم رأس مال البنوك وتقوية قاعدته صدر 04-01 الصادر في 04-03-2004 حيث رأس مال المسموح به لتأسيس بنك جديد هو 2.5 مليار دج أو ما يعادل 36.4 مليون دولار بعدما كان 500 مليون دج في قانون النقد والقرض 90-10، كما أصدر مجلس النقد والقرض في 23-12-2008 قانون تعديل الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر حيث يتغير الحد الأدنى لرأس المال البنوك من 2.5 مليار دج إلى 10 مليار دج وبالنسبة للمؤسسات المالية وفروع المؤسسات المالية الأجنبية من 500 مليون دج إلى 3.5 مليار دج وحددت مهلة 12 شهرا للتأقلم مع هذه اللوائح وإلا فسيُسحب الاعتماد منها .

إن هذه الزيادة في رأس مال سوف تعزز وتدعم رأس مال البنوك وزيادة أصولها وهو يمكن تحقيقه من عمليات الاندماج بين البنوك مما يجعلها قادرة على المنافسة .

2-دوافع الاندماج المصرفي في الجزائر

هناك عدة عوامل تدفع البنوك الجزائرية إلى الاندماج و أهمها :²

- صغر رأس مال البنوك العمومية وضعفها يعد عاملا رئيسيا للاندماج المصرفي من أجل تقوية رأس مال البنك المندمج واتساع نشاطاته وإنشاء فروع له في الوطن والخارج.

¹ بوزعور، عمار & دراوسي، مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، ص: 145.

² بوزعور، عمار & دراوسي، مسعود، جمع سابق ، ص: 146.

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

- الاندماج المصرفي يسمح بتخفيض التكاليف الخاصة بالإقراض و الخدمات المصرفية وذلك من خلال تقديم أفضل العروض لمختلف طلبات الزبائن وتشجيع الادخار في المنظومة المصرفية وهذا ما يستدعي من السلطات النقدية إيجاد أساليب جديدة للنمو وذلك عن طريق التقدم التكنولوجي .
- لتوسيع دائرة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تسعى الجزائر إليه واستقطاب الزبائن الأجانب فعلى الجزائر أن تبادر بإصلاح القطاع المصرفي مع ما يتناسب مع المعايير الدولية ومن هنا يتوجب عليها إقامة بنوك شاملة واندماج مصرفي.
- لتدعيم الشراكة الموقعة مع مختلف الدول منها الاتحاد الأوروبي واليابان فإنه لزاما على البنوك الجزائرية أن ترقى بنفس الأساليب التكنولوجية والفنية لتلك الدول .
- الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر في القطاع المصرفي بمثابة فرصة تسمح لها بإضافة مواد تتعلق بالاندماج المصرفي وتشير إلى أهدافه والحدوى الاقتصادية منه بهدف التمهيد له.
- الأزمات المصرفية خاصة هروب رؤوس الأموال والاحتلالات وآثارها الوخيمة على الاقتصاد تستدعي أيضا عملية إعادة الهيكلة والاندماج المصرفي وذلك بتفعيل دور الإدارة الجيدة في تحديث وتطوير أساليب الخدمات و التسويق .
- __ اشتداد المنافسة الأجنبية و انتشار ظاهرة العولمة المالية يعتبر أيضا دافعا لتطبيق الاندماج المصرفي في البنوك الجزائرية من أجل بقائها و استمرارها و اكتسابها الميزة التنافسية.

3- معوقات الاندماج المصرفي في الجزائر

هناك عدة عوامل تحول دون تطبيق الاندماج المصرفي في الجزائر يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم وجود رغبة للاندماج من طرف السلطات النقدية أو السياسات الاقتصادية ككل ، وهذا يعكس غياب القوانين والتشريعات الخاصة بعملية الاندماج .
- توفر الجهاز المصرفي الجزائري على بنوك عمومية تسيطر على تمويل الاقتصاد الوطني بينما تبقى حصة البنوك الأجنبية والخاصة ضعيفة ومحدودة في السوق المصرفية.
- ضعف التحكم في الجهاز المصرفي الجزائري من طرف السلطات النقدية وعدم فعالية الرقابة والصرامة في تطبيق القوانين وخير دليل على ذلك إفلاس بنك الخليفة وإفلاس البنك الصناعي والتجاري.
- ضعف التكنولوجيا و الاتصال في الجهاز المصرفي الجزائري مما يعرقل من الأداء الجيد وإخفاء المعلومات والبيانات الخاصة بالأصول والخصوم الحقيقية لكل بنك و بالتالي عدم الشفافية التي ينتج عنها في كثير من الأحيان الافلاس .
- غياب المنافسة المحلية وذلك ما يفسر بنوك ضعيفة و متشابهة ومحدودة الخدمات غرضها الأساسي هو جمع المدخرات وتقديم القروض دون التفكير في توسيع الخدمات ومنافسة البنوك الأجنبية المتقدمة.
- غياب التحرير المصرفي في الجزائر الذي يدعم ويشجع عملية الاندماج المصرفي من خلال زيادة القدرة التنافسية بعد التفتح العالم الخارجي.

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

4- آفاق الاندماج المصرفي في الجزائر

إن النظام المصرفي في الجزائر يمتلك المقومات الأولية الضرورية التي تمكنه من انطلاقة فعلية نحو تطوير خدماته ورفع من مستوى أدائه للاندماج بفعالية في النظام المالي الدولي الجديد، إذ هناك مجموعة من الاقتراحات التي تساعد النظام المصرفي الجزائري على النهوض وتفعيل أدائه ومساعدته على القيام بعملية الاندماج المصرفي، وتتمثل هذه الاقتراحات في الآتي:¹

- تدعيم خصخصة البنوك تحت ضوابط صارمة تحددها السلطات المعنية المتمثلة في بنك الجزائر لا سيما من خلال هيئاته (مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية)
- ضرورة تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الاشرافية والتنظيمية ليقوم بدوره الفعال في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي لا سيما البنوك الخاصة.
- تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي في ما بين الجزائر والدول العربية وكذلك مع الدول الافريقية وذلك من أجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية .
- تحسين الهياكل وطرق الاستقبال ووضع حد للعلاقات الجافة مع الزبائن والاجراءات البيروقراطية في الإدارة والتنظيم .
- تطوير شبكة الاتصال بين الوكالات وبين البنوك نفسها.
- إبرام عقود الشراكة مع البنوك الأجنبية الخاصة في جانبها التقني من أجل تأهيل البنوك العمومية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالعنصر البشري.
- أصبح النشاط المصرفي يتركز في مضمونه على إدارة المخاطر وعلى هذا الأساس تم إجراء تعديلات هامة في قانون النقد والقرض لتفعيل دور مهم في الحد من هذه المخاطر.
- منح حوافز وامتيازات لتشجيع عمليات الحوافز الضريبية وتسهيل إجراءاته.
- تبني وتطوير التسويق المصرفي من طرف البنوك العمومية أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية.

خاتمة

يعبر الاندماج المصرفي عن الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة ، وقد يؤدي الاندماج إلى زوال محل البنوك المشاركة في تلك العملية وظهور بنك باسم آخر له صفته القانونية المستقلة أو زوال أحد البنوك من الناحية القانونية وضمه إلى البنك الدامج الذي يمتلك كافة حقوق البنك المندمج، ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير.

ويمكن القول أن من أهم الأسباب الرئيسية التي تفسر حدوث عمليات الاندماج ترجع إلى دوافع استراتيجية عديدة :الدوافع المرتبطة بالتنوع - الدوافع الاقتصادية ذات الصلة بالعمل والتعاون معا - الدوافع المرتبطة بالنمو.

إن التحديات التي تفرضها العولمة المالية من خلال زيادة القدرة التنافسية و تكوين كيانات مصرفية قوية ، تدعو إلى ضرورة الاستمرار في مواجهة تلك الظواهر التي بدأت تظهر نتائجها على الاقتصاديات في معظم دول العالم ، ومن بينها دول العالم العربي .

¹ بريش، عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطور الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية، أطروحة دكتوراه غير واقع منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 196.

الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه

أما بالنسبة للجزائر نجد أن الاندماج المصرفي في الجزائر منعدم أي لم يحدث أي اندماج بين البنوك الجزائرية ، حيث مازالت هذه الأخيرة تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تم التطرق إليها في موضوع هذا البحث ، ولم ترق إلى المستوى المطلوب ، وعليه يجب على السلطات النقدية من مواصلة الإصلاحات التي بدأت فيها وأن تقوم بتشجيع عمليات الاندماج بين البنوك التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية في السوق المصرفية المحلية والدولية.

قائمة المراجع

- 1-التوني،محمود أحمد عبد الرحيم، الاندماج المصرفي، (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار)، مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا وعربيا، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
- 2-السيدطايل،مصطفى، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، 2009 .
- 3-الطنطاوي الباز، هبة، التطورات العالمية وتأثيرها على العمل المصرفي واستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، مصر، 2003.
- 4-بريش، عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطور الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.
- 5-بوزعور، عمار & دراوسي، مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات-
- 6-فرحان، محمد، الاندماج والتملك المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن، 2002. 7-
- عبدالمطلب، عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.
- 8-ملحم، محمد فاضل، الاندماج والتملك المصرفي ، مجلة البنوك في الأردن، العدد الأول، المجلد الثالث والعشرون، فيفري، 2004.
- 9-مترى البقاعين، نشأت، اندماج البنوك التجارية في الأردن في مواجهة تحديات العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2003.
- 10-مجلة اتحاد المصارف العربية، جانفي، 2000.
- 11-Davies , H ,Manageriel Economic for Business , Management and Accounting,pitman Pitman Publishing, London, 1991 .